



الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث العلمية المستلقة

2017 م

العدد الثالث والخمسون

السنه الخامسة عشر

دور مزاد العملة في استقرار سعر الصرف والخيارات المطروحة في ظل انخفاض الاحتياطي الأجنبي

أ.م.د. وحيدة جبر آل منشد

الباحثة منى جابر حايط الشهيلي

المستخلص

أعتمد البنك المركزي العراقي مزاد العملة الأجنبية في 4/10/2003 من أجل المحافظة على قيمة الدينار العراقي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، إذ يُعد المزاد مصدراً أساسياً لسد حاجة السوق من النقد الأجنبي ولاسيما في ظل واقع الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال القطاع الإنتاجي ، إذ تسد الفجوة بين العرض والطلب من خلال الاستيراد، لذا ينطلق البحث من فرضية مفادها أن البنك المركزي العراقي يستطيع تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال مزاد العملة إن أي تحديد لسقف المبيعات من الدولار سينعكس سلباً . وعليه يهدف البحث وهو بصدد اختبار فرضيته إلى تقييم دور مزاد العملة في رفع قيمة الدينار العراقي وتحقيق استقرار سعر الصرف وأيضاً خيارات تحديد سقف مبيعات المزاد أو الإيقاف في ظل انخفاض الاحتياطي الأجنبي نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

ولغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب البحث فقد قسم البحث إلى أربعة مباحث أعقبها الاستنتاجات والتوصيات

Abstract

Central Bank of Iraq (CBI) adopted a foreign currency auction on 04/10/2003, in order to maintain the value of the Iraqi dinar, and stability in the general level of prices, as the auction is an essential source to meet the market need of foreign exchange, particularly in light of the reality of the Iraqi economy, which suffers from an imbalance of the productive sector, as it bridges the gap between supply and demand through import, so the research stems from the hypothesis that the CBI can achieve stability in the general level of prices, and raise the value of the Iraqi dinar, through the currency auction, and that any limitation of the roof of the sales of the dollar will be reflected negatively. Accordingly, research aims, in the process of its hypothesis testing, to assess the role of the currency auction to raise the value of the Iraqi dinar, stabilize the exchange rate, and also determine the roof of auction sales or suspended options under the low foreign reserves due to lower oil revenues.

For the purpose of the detailed briefing of whole aspects of the research, it has been divided into four sections followed by conclusions and recommendations.

* بحث مستل من رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد للطالبة منى جابر حايط

** عضو هيئة تدريس / كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

*** طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد

المقدمة

من الأهداف المهمة والأساسية للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عبر التدخل المكثف في إدارة بيع وشراء العملة الأجنبية من خلال مزاد العملة والذي تم اعتماده اعتباراً من (2003/10/4) . هذا التدخل جاء في ضوء معطيات السياسة النقدية التي ترى في التوقعات التضخمية مصدراً أساساً للتضخم في البلاد مما مكن السياسة النقدية من فرض سعر الصرف ومواجهة أية كميات تتطلبها السوق والمشتقة من احتياجات تمويل تجارة القطاع الخاص العراقي. وبما أن العراق من البلدان النفطية التي تعتمد على صادراتها النفطية في الحصول على الإيرادات والعملة الأجنبية لذا فإن هناك خيارات مطروحة أمام البنك المركزي في ظل انخفاض أسعار النفط الخام وبالتالي الاحتياطات الأجنبية من هذه الخيارات تحديد سقف مبيعات الدولار في المزاد أو إيقاف المزاد بشكل نهائي مما سيؤثر سلباً على سعر الصرف الدينار العراقي

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال أهمية دور مزاد العملة الأجنبية في تحقيق استقرار قيمة الدينار العراقي وزيادة جاذبية الاحتفظ به.

مشكلة البحث

ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية قبل عام (2003) . مما فرض على البنك المركزي العراقي استحداث أداة نقدية جديدة من شأنها تحقيق الاستقرار سعر الصرف ورفع قيمة الدينار العراقي

فرضية الدراسة

يستطيع البنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال مزاد العملة الأجنبية . وأن أي تحديد لسقف المبيعات اليومية من الدولار سينعكس سلباً على استقرار سعر صرف الدينار العراقي

هدف البحث

- 1 -تقييم دور مزاد العملة في رفع قيمة الدينار العراقي وتحقيق استقرار سعر الصرف .
- 2 -استعراض الخيارات المطروحة أما م البنك المركزي في ظل انخفاض الاحتياطي الأجنبية نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية .

منهجية البحث

فرضت طبيعة البحث الاستعانة بأكثر من منهج إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض التعرف على الإطار المفاهيمي لمزاد العملة ومراحل تطور سعر الصرف في العراق بشكل عام كما تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي لمشتريات ومبيعات مزاد العملة للوقوف على دوره في تحقيق استقرار سعر الصرف .

هيكلية البحث

لغرض الإضافة التفصيلية بكامل جوانب البحث فقد قسم إلى أربع مباحث أعقبها استنتاجات وتوصيات ناقش الأول الإطار المفاهيمي لمزاد العملة في العراق . وتطرق الثاني إلى الإطار التحليلي لمزاد العملة الأجنبية ، أما المبحث الثالث فتطرق إلى انخفاض أسعار النفط الخام وأثره على سعر الصرف الدينار العراقي وجاء المبحث الرابع ليلط الضوء على الخيارات المطروحة في ظل تقليص الاحتياطي الأجنبي- تحديد سقف المبيعات أو إيقاف المزاد

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمزاد العملة في العراق

المطلب الأول مفهوم ونشأة وأهداف مزاد العملة

المحور الأول.- مفهوم ونشأة مزاد العملة الأجنبية

يعد مزاد العملة الأجنبية من وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الأساس النقدي للبلاد بغية التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية ، إذ يؤدي المزاد إلى تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما ينعكس إيجاباً على المستوى العام للأسعار⁽¹⁾ . لذلك يمكن تعريف مزاد العملة الأجنبية بأنه عبارة عن أداة توازن بين عرض النقد من العملة العراقية وعرض النقد من العملة الأجنبية (الدولار)

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010 ، ص42.

وهو الأمر الذي يساعد على ضبط مناسيب السيولة من العملة المحلية واستقرار سعر الصرف الدينار تجاه الدولار⁽¹⁾.

وقد نظفر سببان لنشوء مزاد العملة في العراق أولهما مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة اختلال الاقتصاد العراقي (الجانب النقدي والحقيقي) والناتج بدوره من السياسات المتبعة قبل عام (2003) مما انعكس سلباً على قيمة الدينار العراقي . أما السبب الثاني فهو صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) الذي رافقه تحول في منهج وآلية عمل السياسة النقدية من خلال التأكيد على الأدوات النقدية غير المباشرة في محاولة لخفض التضخم ، إذ تم تطبيق المزاد كأداة نقدية غير مباشرة في (4/10/2003) وما زال العمل مستمراً به . مما جعل البنك المركزي بمثابة سوق مركزي للعملة الأجنبية ووضع حد لتقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار⁽²⁾.

المحور الثاني-أهداف مزاد العملة الأجنبية

تعد نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية ((مزاد العملة الأجنبية)) واحدة من وسائل السياسة النقدية في السيطرة على مناسيب السيولة وتعقيم الفائض النقدي عبر إفرازات النفقات العامة للموازنة . وانطلاقاً مما تقدم فإن أبرز أهداف المزاد هي

1. استقرار سعر صرف الدينار العراقي⁽³⁾ .
2. كون المزاد أداة تدخل لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق اللجوء عن سعر صرف توازني فإنه ينعكس إيجابياً على المستوى العام للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية ومدخلات الإنتاج ويقوي قاعدة التصدير.
3. أنه وسيلة لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسات النقدية في إدارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها ، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي

(1) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ورقة قدمت إلى اجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2007 ، ص 28.

(2) ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد 23 ، 2010 ، ص 7.

(3) ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق ، ص 9.

4. أنه مصدر أساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية⁽¹⁾.
 5. رفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدودة من خلال مستوى التحسن الذي بلغه الدينار العراقي وانعكاساته على القيمة الحقيقية للدخل.
 6. توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية
 7. فتح آفاق استثمارية لدى الجمهور وزبائن المصرف لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة الأجنبية اللازمة لأداء السياحة الدينية ، المعالجة الطبية ، الدراسة خارج العراق.
 8. ساهم المزاد وبشكل كبير في تحجيم نمو عرض النقد والعملة المطبوعة من خلال شراء البنك للعملة الأجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية والتي يشتريها البنك المركزي لغرض تمكين وزارة المالية من دفع نفقاتها التشغيلية للموازنة العامة بالدينار العراقي دون الحاجة لإصدار عملة إضافية تزيد من حجم الكتلة النقدية⁽²⁾.
- المطلب الثاني-مراحل تطور أسعار الصرف في العراق قبل وفي ظل مزاد العملة الأجنبية**
- شهدت أسعار الصرف في العراق مرحلتين أساسيتين هما:-
- المحور الأول-مرحلة سعر صرف الدينار العراقي قبل 2004 ،**
- تشمل هذه المرحلة سعر الصرف من (1970 - 2004) ويمكن تقسيمها كالآتي :
- أولاً ،نظام سعر الصرف الثابت خلال عقد الستينيات**
- في هذه المرحلة كان النظام السائد هو سعر الصرف الثابت ، إذ سعى البنك المركزي العراقي منذ تأسيسه إلى تثبيت سعر صرف الدينار العراقي والدفاع عنه وقد جرى ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي وبنسبة ثابتة⁽³⁾ . وبالفعل كان سعر الصرف في تلك المرحلة مستقرًا

(1) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 ، ص183.

(2) وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الأجنبية ودوره في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي، 2012 ، ص6

www.cbi.iq/ar

(3) احمد عباس الوزان ومظفر حسني علي ، إدارة سعر الصرف في العراق "دراسة تقويمية في عوامل تحسين قيمة الدينار العراقي"، مجله العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة السادسة ، العدد 16، 2008 ، ص69.

نتيجة تزايد الاحتياطات النقدية المتراكمة لدى البنك المركزي العراقي بعد قرار التأمين عام (1973). وقد تم تحديد قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ثابتة (3.3) دولار لكل دينار. وقد تميزت هذه المدة بالتقارب بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الحرة مما أدى إلى عدم ازدهار السوق الموازية⁽¹⁾.

ثانياً، اختلال سعر الصرف مقابل نظام سعر صرف متعدد خلال عقد الثمانين
شهدت هذه المرحلة آثاراً سلبية على قيمة الدينار العراقي نتيجة الاختلال المالي وظهور العجز في ميزان المدفوعات والعجز في الموازنة العامة بع عام (1982) ولاسيما الموازنة الجارية وانعكاس ذلك على زيادة الطلب على النقد الأجنبي بسبب الحرب (العراقية - الإيرانية) مما أدى إلى ظهور سوق مواز لسعر الصرف الدينامي⁽²⁾. وقد نتج عن هذا الوضع لجوء السلطة النقدية في العراق إلى اتباع سعر الصرف المتعدد منذ (1985) وكانت هذه الأسعار المتعددة تشمل معاملات محدودة مثل سعر الصرف التشجيعي للمصدر⁽³⁾. وقد تميزت هذه المرحلة بظهور الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي⁽⁴⁾.

ثالثاً، التدهور والانهيار للدينار العراقي 1990-2003،

امتدت هذه المرحلة من الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام (1990) وتوقف المصدر الرئيس للمعروض من العملة الأجنبية متمثلاً بالصادرات النفطية إلى السوق الدولية مما نجم عنه انخفاض الاحتياطات من العملة الأجنبية. الأمر الذي دفع الحكومة إلى تمويل العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، إذ أدى هذا الإجراء إلى تنامي عرض العملة بشكل واسع يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتسبب ذلك بزيادة كبيرة في معدلات التضخم وبشكل متسارع أدى

(1) سندس حميد موسى، البنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة 2009، ص 126.

(2) ثريا الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص 154.

(3) احمد عباس الوزان ومظفر حسني علي، إدارة سعر الصرف في العراق "دراسة تقويمية في عوامل تحسين قيمة الدينار العراقي، مصدر سابق، ص 69.

(4) حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2014، ص 119.

إلى انعكاسات سلبية على سوق الصرف ومعدلاتها محدثة بذلك تدهوراً خطيراً وكبيراً في أسعار الصرف^(١). وخلال هذه المرحلة استمرت السلطة النقدية بإتباع نظام الصرف المتعدد حتى بلغت مطلع الألفية الجديدة نحو عشرة أسعار مختلفة لصرف الدينار العراقي^(٢).

المحور الثاني: تطور سعر صرف الدينار العراقي في ظل مزاد العملة

بعد عام (2004) عمل البنك المركزي العراقي بآليات وأدوات مختلفة عن السابق بسبب الاستقلالية التي اكتسبها بموجب القانون الجديد رقم (56) لسنة (2004) فضلاً عن حصول العراق على موارد النقد الأجنبي بعد توقفها منذ التسعينيات بسبب الحصار إلى جانب إصدار العملة العراقية ذات المواصفات العالمية واستخدامها في جميع أنحاء البلاد بشكل موحد^(٣). وإن أبرز ما اتخذته البنك المركزي في ما يتعلق بإدارة سعر الصرف هو التخلي عن تثبيت سعر الصرف الرسمي القديم وتم تحديد سعر جديد للدينار العراقي على أساس "دولار أمريكي واحد يعادل ألف وخمسمائة دينار عراقي"^(٤). ورافق ذلك قيام البنك المركزي بعمليات بيع الدولار الأمريكي بمزاد النقد الأجنبي على أساس يومي منذ (2003/10/4) وانتهج سياسة استقرار سعر الصرف منذ عام (2004). إذ تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي إلى أن سعر صرف الدينار في السوق الموازي كان مساوياً إلى سعر صرف المزاد في عام (2004)^(٥). إلا أن سعر الصرف شهد تذبذباً تجاه الدولار عام (2005) لأسباب عديدة منها أسباب أمنية أدت إلى إغلاق الحدود مما أثر على حركة الاستيرادات وأيضاً انتشار الاضطرابات حول كمية الدولار الموجودات في البنك المركزي بأنها بدأت تنفذ وعن قرب توقف البنك عن البيع في المزاد مما دعا المصارف وزبائنهم إلى طلب كميات كبيرة من الدولار. وأيضاً زيادة حالات السفر والهجرة خارج العراق بسبب الظروف الأمنية فضلاً عن ارتفاع أسعار كافة المواد الغذائية المشمولة بالبطاقة التموينية بسبب عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء مما

(1) حسين عطوان مهوس ، سعر صرف الدينار بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمد 199٩ -

(2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2015 ، ص 64.

(2) احمد عباس الوزان ومظفر حسني علي ، إدارة سعر الصرف في العراق. دراسة تقييمية في عوامل تحسين قيمة الدينار العراقي ، مصدر سابق ، ص 69.

(3) حسين حسب الله علوان ، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، مصدر سابق ، ص 119.

(4) احمد عباس الوزان ومظفر حسني علي ، إدارة سعر الصرف في العراق "دراسة تقييمية في عوامل تحسين قيمة الدينار العراقي ، مصدر سابق ، ص 69.

(5) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، الثرة الإحصائية السنوية لعام 2007 ، ص 59.

أدى ارتفاع الطلب على الدولار من أجل الاستيراد ، وأخيراً ارتفاع أسعار المشتقات النفطية⁽¹⁾. ورغم ما تقدم استطاع البنك المركزي العراقي رفع سعر الصرف تدريجياً في المدة من (2006 حتى نهاية 2008) ونتيجة لذلك أعيد ترتيب نظام سعر الصرف في العراق ليصبح من فئة الربط الزاحف اعتباراً من (2006/9/1) . وعاد البنك المركزي عام (2009) إلى سياسته السابقة في الحفاظ على استقرار سعر الدينار وبالتالي أعيد تصنيف ترتيب سعر الصرف في العراق اعتباراً من (2009/7/1) باعتباره ترتيباً مستقراً⁽²⁾ . واعتباراً من عام (2010) تم اعتماد نظام الصرف المرن المدار⁽³⁾ ، ولكن كان هناك فارق بين سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف في المزاد يصل إلى (15) نقطة ، وقد فسر البعض هذا الفارق بأنه يعود إلى العمولة التي يتقاضاها البنك المركزي لقاء بيعه الدولار وهي (13 دينار لكل دولار)⁽⁴⁾.

وفي عام (2011) سجل سعر صرف الدينار انخفاضاً إزاء الدولار في السوق الموازي وهو ما يعطي إشارة عن انخفاض القيمة التبادلية السوقية للدينار العراقي بالرغم من ثبات معدلات الصرف التي يحددها البنك المركزي في المزاد اليومي (1170) ديناراً لكل دولار ليصل الفارق بين سعر الصرف في المزاد وسعر الصرف في السوق الموازي إلى (26 نقطة)⁽⁵⁾ . هذا الانخفاض جاء نتيجة قيام البنك المركزي بوضع تعليمات لعرض العملة الأجنبية في محاولة منه معالجة المخاوف المتعلقة بغسيل الأموال والإرهاب⁽⁶⁾.

واستمر التباعد بين سعر الموازي وسعر المزاد بالارتفاع ليصل إلى (73 نقطة) في عام (2012) نتيجة الطلب المتزايد على الدولار في السوق الموازي المتأني من الخارج بسبب الظروف الإقليمية المحيطة لدول الجوار (سوريا وإيران) وبسبب فرض عقوبات مشددة على إيران وعدم السماح لهم بتصدير النفط الأمر الذي أدى إلى عدم حصولهم على العملة الأجنبية الذي أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في تلك الدولة مما دفع التجار الإيرانيين إلى طلب

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005، ص 10.

(2) صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، واشنطن، 2013، ص 3.

(3) مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق: نموذج تشخيص للواقع العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة، العدد 25، 2010، ص 3.

(4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية لعام 2013، ص 7.

(5) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث المنشورة الإحصائية السنوية لعام 2013، ص 86.

(6) صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، مصدر سابق، ص 2.

العملة الأجنبية (الدولار) من السوق الموازي في العراق والذي أدى بدوره إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وحصول عمليات المضاربة في السوق الموازي للاستفادة من الفارق بين سعر الصرف في المزاد وسعر الصرف في السوق الموازي لتحقيق الأرباح السريعة أو تعزيز الأرصدة الاحتياطية للدولار خارج العراق⁽¹⁾.

المبحث الثاني الإطار التحليلي لمزاد العملة الأجنبية

يتم عمل المزاد من خلال جانبين هما جانب المشتريات "مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية وأيضاً المصارف ودوائر الدولة" وجانب المبيعات "مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية إلى المصارف وشركات التحويل المالي والمؤسسات المالية الوسيطة" وسيتم خلال هذا المطلب توضيح كلا الجانبين ومن ثم بيان أثر كل منهما على سعر صرف الدينار العراقي وكما يأتي:

المطلب الأول - المشتريات البنك المركزي من وزارة المالية والمصارف ودوائر الدولة

من خلال جدول (1) يتضح أن هناك مساراً متصاعداً لمجموع مشتريات البنك المركزي من الدولار. إذا ارتفعت الكميات المشتراة خلال المدة (2003 - 2006) من قبل البنك المركزي العراقي من وزارة المالية وهذا جاء بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة من النفط خلال هذه المدة إذ بلغت الإيرادات النفطية من (9711.1) إلى (29708.1) مليون دولار له شكل نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية ما نسبته (99%) من مجموع المشتريات. أما مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة للمدة نفسها فإنها لا تتعدى حدود (1%) من مجموع المشتريات. إن هذا الانخفاض في مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة يعود إلى غياب دور القطاع الخاص وكذلك القطاع الحكومي غير النفطي في المساهمة في عرض العملة الأجنبية، إلى عدم المشاركة في العملية الإنتاجية واقتصار دوره على المجالات الخدمية والتجارية⁽²⁾.

(1) عوض فاضل الدليمي، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 2013، ص 38.

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير الاقتصاد السنوي لعام 2007، ص 3.

في عام (2007) تضاعفت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية إلى (26700) مليون دولار وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية إلى (37847.1) مليون دولار والنتيجة عن ارتفاع صادرات العراق من النفط الخام ولاسيما بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً إلى (62.67) دولار للبرميل الواحد⁽¹⁾. وقد شهد هذا العام أيضاً ارتفاع مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة تشكل ولأول مرة نسبة (5.01%) من مجموع المشتريات وبواقع (1413) مليون دولار .

واستمر الارتفاع في مجموع مشتريات البنك المركزي من دولار بشكل كبير عام (2008) إذ وصل إلى (45610) مليون دولار نتيجة ارتفاع مجموع الإيرادات النفطية إلى (61283.7) مليون دولار بسبب ارتفاع سعر وكمية النفط الخام المصدر إذ بلغ المعدل اليومي لصادرات النفط (1.85) مليون برميل وبمتوسط سعر (88.8) دولار للبرميل الواحد . وتراجعت في هذا العام نسبة مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة إلى (0.3%).

ونتيجة للأزمة المالية العالمية وانخفاض سعر برميل النفط في عام (2009) إلى (58.96) دولار انخفضت الإيرادات النفطية عام (2009) إلى (38964.7) مليون دولار مما أدى بدوره إلى انخفاض مشتريات البنك المركزي من الدولار إلى النصف تقريباً لتصل إلى (23013) مليون دولار بعد أن كانت (45610) مليون دولار عام (2008)⁽²⁾.

وشهد عام (2010) ارتفاع المشتريات لتصل (41004) مليون دولار منها (41000) مليون دولار من وزارة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام إلى (76.61) دولار للبرميل مما أدى زيادة الإيرادات النفطية لتصل إلى (51453.0) مليون دولار .

وخلال المدة (2011 - 2012 - 2013) أخذت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية تنمو بصورة تصاعدية لتشكل ما نسبته (100%) من مجموع المشتريات في عام (2013) وبواقع (62000) مليون دولار . وفي عام (2014) انخفضت مشتريات البنك المركزي من الدولار لتصل (47515) مليون دولار من وزارة المالية لتشكل نسبة (100%) من مجموع المشتريات وبالمقابل انخفاض الإيرادات النفطية في ذلك العام

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاقتصاد السنوي لعام 2008 ، ص 26.

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاقتصاد السنوي لعام 2008 ، ص 12.

جدول (1): مبيعات البنك المركزي العراقي بالعملة الأجنبية للمدة (2003-2014) (مليون دولار)						
المؤشرات	مجموع المشتريات	مشتريات البنك من وزارة المالية	نسبة مشتريات البنك من وزارة المالية إلى مجموع المشتريات %	مشتريات البنك من المصارف ودوائر الدولة	نسبة مشتريات البنك من المصارف ودوائر الدولة إلى مجموع المشتريات %	الإيرادات النفطية
2003	901	900	99.8	1	0.2	9711.1
2004	10852	10802	99.5	50	0.5	17455.7
2005	10678	10600	99.2	78	0.8	23199.4
2006	16510	16400	99.3	110	0.7	29708.1
2007	28113	26700	94.9	1410	5.1	37847.1
2008	45610	45500	99.7	110	0.3	61883.7
2009	23013	23000	99.9	13	0.1	38964.7
2010	41004	41000	99.9	4	0.1	51453.0
2011	51003	51000	99.9	3	0.1	79407.5
2012	57004	57000	99.9	4	0.1	93778.5
2013	62000	62000	100	---	---	89349.8
2014	47515	47515	100	---	---	83538.8

المصدر :- تم أعداد الجدول استناد إلى :-
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الإحصائية السنوية للأعوام (2004 - ص36) ، (2005 - ص52) ،
(2006 - ص64) ، (2007 - ص34 ، 80) ، (2009 - ص73) ، (2010 - ص54 ، 52) ، (2011 - ص95) ، (2013 - ص55) ،
(ص97 ، ص99) ، (2014 - ص55 و 99)

المطلب الثاني: مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية

فيما يتعلق بجانب المبيعات فمن خلال الجدول (2) يلاحظ ارتفاع الكميات المباعة من الدولار من قبل البنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2006) من (293 إلى 11175) مليون دولار وذلك بسبب الضخ النقدي السنوي المعزز بقوة تصرف الحكومة بإيراداتها من الصرف الأجنبي المتأتية من المورد النفطي لإشباع حاجات الموازنة العامة بشقيها الاستهلاكي والاستثماري ولتغطية التزامات الدولة المالية التي ورثتها من العهد السابق ولتصحيح وضع الاقتصاد العراقي . فلقد ارتفعت النفقات العامة للمدة (2003 - 2005) من (1982548 إلى 3807679) مليون دينار .

أما في عام (2007) ومن أجل إشباع احتياجات القطاع الخاص من العملة الأجنبية في عمليات الاستيراد أصبح يباع الدولار في المزاد بطريقتين : التحويلات الدولية (الحوالة) ومبيعات النقد. تشمل الطريقة الأولى وهي الغالبة التحويل إلى حسابات خارجية للمصارف المشاركة في المزاد لتمويل استيرادات القطاع الخاص بصورة رئيسة أما الطريقة الثانية فتشمل مبيعات نقدية إلى المصارف لتمويل حاجات متعددة لعل أهمها السفر والعلاج وغيرها . وقد شهد هذا العام ارتفاع الكميات المباعة من الدولار إلى (15980) مليون دولار وبواقع (2998) مليون دولار نقداً أي ما نسبته (18.77%) من مجموع المبيعات وهي تمثل احتياجات السوق ومبلغ (12981) مليون دولار حوالة والتي تمثل نسبة (81.23%) من مجموع المبيعات . إن هذا الارتفاع في الطلب على الحوالة لعام (2007) جاء بسبب الاستقرار في الوضع الأمني مما أدى إلى قيام التجار باستيراد البضائع وأيضاً استغلال الفرق السعر بين النقد والحوالة مما أدى إلى زيادة الحوالات الواردة إلى البلد وبيعها بسعر أقل من سعر المزاد النقدي (1) فضلاً عن الإيجابيات التي تمتع بها .

خلال المدة (2008 - 2013) يلاحظ ارتفاع الكميات المباعة ، وهذا يعود إلى مجموعة أسباب منها العوامل الخارجية إذ شكلت الأزمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار (سوريا وإيران) والمتجسدة في حاجة تلك الدول إلى الدولار . فضلاً عن عوامل أخرى منها السياسة المالية العامة ، إذ شهدت السنوات السابقة ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بمعدلات أكبر من دولة (ارتفع الإنفاق العام من (34.6) تريليون دينار عام (2004) إلى (117.1) تريليون دينار لعام 2012) وان معظم صور الإنفاق هي استهلاكية تؤدي إلى الارتفاع في الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الاستيرادات من العالم الخارج ي وارتفاع الطلب على الدولار من أجل تغطية الاستيراد ويضاف أيضاً ضعف السياسة الضريبية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف القدرات الإنتاجية المحلية ⁽²⁾ ، أما في عام (2014) فقد انخفضت مبيعات البنك المركزي العراقي إلى (51728) مليون دولار وارتفاع نسبة ما يشكله المبيعات النقدية من مجموع المبيعات لتصل إلى (28.15%)

(1) التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007 ، مصدر سابق ، ص 20.

(2) البصري يقترح آليات سريعة لرفع قيمة الدينار العراقي مقال منشور

<http://www.alrafedain.net/index-lite.php?Show=news&action=print&id=101499>

جدول (2): مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية 2003-2014 (بمليون دولار)						
المؤشرات	مجموع المبيعات	النقد	نسبة النقد إلى مجموع مبيعات المزداد %	الحوالة	نسبة الحوالة إلى مجموع مبيعات المزداد %	نسبة النقد إلى الحوالة
2003	293	293	100	---	---	---
2004	6008	6008	100	---	---	---
2005	10463	10463	100	---	---	---
2006	11175	11175	100	---	---	---
2007	15980	2998	18.77	12981	81.23	23.09
2008	25869	5.6	22	20.3	78	11.13
2009	33998	4570	13.45	29422	86.55	15.53
2010	36171	2194	6.07	33977	73.93	6.45
2011	39798	1459	3.67	38339	96.33	3.80
2012	48649	3664	7.54	44985	92.46	8.14
2013	53231	12226	22.9	41005	77.03	29.81
2014	51728	14563	28.15	37165	71.84	39.18

المصدر: تم أعداد المصدر استناداً إلى :-
البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام 2007 ، ص - ص ، 2010 (54 - 55) ، 2013 (55 - 57) ، 2014 (57 - 58) .

المطلب الثالث: أثر مزاد العملة على سعر صرف الدولار العراقي

إن عرض نتائج تطور سعر الصرف خلال المدة (2003 - 2010) . تشير إلى التحسين الملحوظ في قيمة الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي ، إذ بلغ سعر صرف الدولار في المزاد لعام (2004) (1453) دينار وهو ذات السعر في السوق الموازي . ليصل إلى (1170) دينار في عام (2010) مقابل (1185) في السوق الموازي مسجلاً فارقاً قدره (15 نقطة)^(*) عن سعر الصرف في المزاد وهذا الفارق يفسر من خلال العملة التي يتقاضاها البنك المركزي من جراء بيع الدولار وهي (13 دينار لكل دولار)⁽¹⁾ . إن هذا التحسن جاء نتيجة استجابة سعر صرف الدينار إلى إجراءات البنك المركزي المتمثلة بتوظيف جزء من الاحتياطات الأجنبية لخفض قيمة الدولار وامتصاص جزء من الأرصدة النقدية لدى الجمهور عن طريق زيادة كمية المبيعات من الدولار في مزاد العملة الأجنبية إذ إن ارتفاع المبيعات من

(*) نقطة الأساس تعني (1%) يساوي 100 نقطة.

(1) تقرير السياسة النقدية لعام 2011 ، مصدر سابق ، ص 7.

الدولار انعكس بشكل واضح على قيمة الدينار وانخفاض معدل التضخم من (33.6%) في عام (2003) إلى (2.4%) في عام (2010). واستمر الفارق بين سعر المزاد والسعر في السوق الموازي بالارتفاع ليصل إلى (26 نقطة) عام (2011) وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل منع تهريب العملة الأجنبية (الدولار). وقد واصل سعر صرف الدينار العراقي في مزاد العملة بالارتفاع عام (2012) ليصل إلى (1160) دينار مقابل الدولار. كما استمر الانخفاض في معدل التضخم ليصل إلى أقل مستوياته عام (2013) وبمعدل (1.9%). إلا أن الفارق بين سعر المزاد والسعر الموازي استمر بالارتفاع ليصل (73) نقطة. إن هذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة عدد الشركات الصيرفة والتحويل المالي الداخلة في مزاد بيع العملة لأن كثرتها تضر بالاقتصاد وتؤثر في استقرار صرف الدولار في السوق المحلية بسبب عدم امتلاكها الخبرة التي تؤهلها لمنافسة المصارف الأهلية فضلاً عن أن زيادة عددها يساهم في زيادة الطلب على الدولار في السوق وهناك سبب آخر هو الظروف الإقليمية المحيطة بالعراق المتمثلة بالأزمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار (سوريا وإيران) ومعبرة بذلك حاجة هذه الدول إلى العملة الأجنبية مما دفعهم في طلبها من السوق الموازي في العراق وكما تم الإشارة إليه سابقاً مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي⁽¹⁾. في عام (2014) انخفضت مبيعات البنك المركزي (51728) مليون دولار مقابل انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصل إلى (1188) دينار لكل دولار إلا أن الفارق بين السعريين انخفض إلى (26) نقطة مقابل ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى (2.2%).

(1) تجار إيران وراء زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق العراقية، مقال منشور على الموقع www.iraqpressagency.com

جدول (3): أثر زيادة بيع الدولار في مزاد العملة الأجنبية على سعر الصرف					
..... (2003 - 2014)					
المؤشرات	مبيعات البنك المركزي في الدولار (مليون دولار)	سعر صرف المزداد (دينار عراقي)	سعر صرف الموازي (دينار عراقي)	الفرق بين السعرين (نقطة)	معدل التضخم السنوي %
السنة					
2003	293	1896	1936	40	33.6
2004	6008	1453	1453	0	27.0
2005	10463	1469	1472	3	37.0
2006	11175	1467	1475	8	53.2
2007	15980	1255	1267	12	30.8
2008	25869	1193	1203	10	2.7
2009	33992	1170	1182	12	2.8
2010	36171	1170	1185	15	2.4
2011	39798	1170	1196	26	5.6
2012	48649	1160	1233	73	6.1
2013	53231	1166	1232	66	1.9
2014	51728	1188	1214	26	2.2

المصدر: تم أعداد المصدر استناداً إلى :-
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام (2007 - ص 59 ، 60) ، (2009 - ص 65 ، 60) ، (2010 - ص 81 ، 84) (2013 - ص 86 ، 89) ، (2014 - ص 86 ، 89)

المبحث الثالث

انخفاض أسعار النفط الخام وأثره على سعر صرف الدينار العراقي
المطلب الأول: انخفاض سعر النفط الخام وأثره على الإيرادات في ظل هشاشة الاقتصاد العراقي
 منذ أواسط عام (2014) نظافت عدة عوامل أسهمت في تدهور أسعار النفط الخام ،
 وهذه العوامل يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

المحور الأول :- عوامل العرض والطلب: في أواسط عام (2014) بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق على نحو أكبر من الطلب ، وفي أيلول بدأت الأسعار في الانزلاق وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب ولكنها لم تفعل شيئاً وامتنعت المملكة العربية السعودية (المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند (30) مليون برميل يومياً ، وفي الوقت نفسه بدأ الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ

في الصين وآسيا من جهة⁽¹⁾. ومن جهة أخرى زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (2014) إلى (8.6) مليون برميل يومياً مقابل (7.44) مليون برميل يومياً في عام (2013) . وقد تم استيعاب معظم هذه الزيادة في المصافي المحلية لأغراض الاستهلاك المحلي ما أدى إلى انخفاض الواردات النفطية وبالتالي انخفاض أسعار النفط⁽²⁾ .

المحور الثاني:- تأثيرات التطور التكنولوجي والطاقات المتجددة أخذ الإنتاج العالمي من الطاقة المتجددة بالنمو السريع وبدأ يحتل نسبة لا يستهان بها من إجمالي الاحتياطي العالمي للطاقة. فقد اتفقت البلدان المستهلكة للنفط على تأسيس الوكالة الدولية للطاقات المتجددة ، لت خفيف وطأة الحاجة للنفط ، وإيجاد البدائل الصديقة للبيئة ومواجهة مخاطر نضوب الاحتياطيات النفطية والغازية⁽³⁾ .

المحور الثالث :- تفضيل البلدان المستهلكة الشراء من خارج أوبك على الاستيراد من أوبك . ويظهر هذا بوضوح في مناطق كثيرة العالم ، مع زيادة الاعتماد على النفط المستخرج محلياً ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن حل النفط المستخرج من البترول الصخري محل النفط المستورد في إطار التحول من النفط إلى البدائل بما في ذلك الطاقة المتجددة ولاسيما مع زيادة الاهتمام العالمي بتقليل انبعاثات الكربون في الجو⁽⁴⁾.

المحور الرابع :- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً منذ عام (2014). مما يؤدي إلى اضطراب البلدان المستوردة إلى دفع زيادة سعر البرميل . مما ولد انخفاض الطلب العالمي على النفط وفي الوقت نفسه زادت بعض البلدان إنتاجها لتعويض الانخفاض في بعض البلدان بسبب الاضطرابات⁽⁵⁾ .

ومن المعلوم أن حصول انخفاض في أسعار النفط في اقتصاد يعتمد على الصادرات النفطية بوصفه مصدراً رئيساً لعائدات النقد الأجنبي ومصدر رئيس للإيرادات العامة ، كما هو الحال في العراق ينعكس في انخفاض عائدات التصدير وتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

(1) خالد بن راشد الخاطر ، تحديات انهيار أسعار النفط والتوسع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 ، ص 4 - 5 .

(2) إبراهيم نوار ، حدة الهبوط : الآثار المتوقعة لانخفاض أسعار النفط والغاز ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2016 ، ص 1 .

(3) سمير حسن ليلو ، تأثير هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 <http://Iraqieconomists.net/ar>

(4) إبراهيم النوار ، حدة الهبوط : الآثار المتوقعة لانخفاض أسعار النفط والغاز ، مصدر سابق .

(5) عادل عبد الزهرة شبيب ، أسباب انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد العراقي ، مقال منشور ، 2014 ،

إن هبوط عائدات التصدير يؤثر بشكل مباشر في الإيرادات العامة مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة وتستجيب الحكومة لوضع كهذا بتخفيض الإنفاق العام ولاسيما النفقات الإنتاجية كما تؤجل أو تقلص المشاريع الاستثمارية وينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتصادي وظهور موجة جديدة من الركود⁽¹⁾. وعليه فإلى الظروف الاقتصادية التي يعيشها العراق بسبب هبوط أسعار النفط العالمية والحرب على الإرهاب جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل إضافية أبرزها الأزمة المالية بشكلها العام وعدم السيطرة على توازن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بشكل خاص⁽²⁾. ففي ظل هشاشة التنوع الاقتصادي المحلي وعلى الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق إلا أن قطاعاته الاقتصادية لازالت تعاني من التدهور وذلك سبب استمرار سوء الوضع الأمني وتعطيل الاستثمارات المحلية والخارجية. فبالرغم من الاتجاه التصاعدي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003 - 2014) باستثناء عامي (2009) و (2014) ، الملاحظ من الجدول (5) أن النسبة الأعظم من هذا الناتج كانت لقطاع التعدين والمقالع وبالأخص النفط الخام إذ شكل في أغلب السنوات أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ كانت أهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي (68.7%) عام (2003). وعلى الرغم من انخفاض هذه الأهمية في السنوات اللاحقة إلا أنها لازالت تشكل الثقل الأكبر في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت في أدنى مستوياتها (42.86%) عام (2008) وذلك سبب الأزمة المالية العالمية في ذلك العام وتداعياتها على أسعار النفط الخام والملاحظ من الجدول نفسه أن قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية يأتي بالمرتبة الثانية بعد النفط الخام من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق يليه كل من القطاع المالي وقطاع تجارة الجملة والمفرد وقطاع النقل والمواصلات والزراعة على التوالي.

في عام (2014) انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (271091777.5) مليون دينار إلى (260610438.4) مليون دينار مقارنة بعام (2013) وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية في ذلك العام والتي وصلت إلى (84129.8) مليون دولار بعد أن كانت (89214.5) مليون دولار عام (2013). بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من (102.26) دولار للبرميل

(1) عبد الحسين محمد العنبيكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير في جدول الانتقال إلى اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، 2008 ، ص 62.

(2) سمير عباس النصيري ، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة - المتطلبات التنفيذية للتطبيق ، 2015

www.Iraqieconomists.net/er

عام (2013) إلى (91.63) دولاراً للبرميل في عام (2014)⁽¹⁾ . وقد استمر الانخفاض في أسعار النفط وبشكل ملحوظ في عام (2015) إذ وصل إلى (41.5) دولاراً في بداية العام إلا أن أخذ بالارتفاع إلى أن وصل إلى (55.3) دولار في شهر حزيران من العام نفسه مما أثر سلباً على الإيرادات النفطية . وفي النصف الثاني من العام نفسه ومع بداية شهر تموز انخفضت العائدات النفطية الشهرية إلى (484.0) مليون دولار ورغم من ارتفاع الكميات المصدرة إلى (96.3) مليون برميل نتيجة انخفاض سعر البرميل إلى (50.3) دولار للبرميل . في تشرين الثاني ارتفعت الكميات المصدرة من النفط الخام إلى (100.9) مليون برميل إلا أن العائدات انخفضت إلى (3660) مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط ليصل سعر البرميل الواحد إلى (36.3) دولار ومن المتوقع استمرار انخفاض أسعار النفط الخام وبذلك فإن الإيرادات في العراق ستتأثر سلباً بهذا الانخفاض لكون العراق يعتمد على صادراته من النفط الخام وهذا ما تمت الإشارة إليه في مكان سابق .

جدول (4): صادرات العراق من النفط الخام 2015				
السنة	الشهر	الكمية (مليون برميل)	المبلغ (مليون دولار)	معدل السعر \$/ برميل
2015	كانون الثاني	78.6	3258	41.5
	شباط	72.7	3402	46.8
	آذار	92.4	4477	45.5
	نيسان	92.3	4792	51.9
	أيار	97.5	5447	55.9
	حزيران	95.6	5289	55.3
	تموز	96.3	4840	50.3
	آب	95.5	3925	41.1
	أيلول	91.5	3725	40.7
	تشرين الأول	83.8	3290	39.3
	تشرين الثاني	100.9	3660	36.3
	كانون الأول	99.7	2920	29.3
المصدر : موقع وزارة النفط www.oil.gov.iq/index.php?name=page&op=page&pid=77				

(1) وزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2014 ، 2015 ، ص3.

جدول (5): النماذج الخمسة التي في العراق والأهمية النسبية لكل قطاع (2003-2014) بالأسعار الجارية لمليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الأهمية النسبية للقطاع الزراعي والغابات والصيد %	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي والتعدين والمقالع %	الأهمية النسبية للقطاع الكهربائي %	الأهمية النسبية للقطاع المائي والكهرباء %	الأهمية النسبية للقطاع البنائي والتشييد %	الأهمية النسبية للقطاع النقلي والمواصلات والخبز %	الأهمية النسبية للقطاع التجاري والفنادق وما شابه %	الأهمية النسبية للقطاع المالي والتأمين وخدمات العقارات %	الأهمية النسبية للقطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية %
2003	29585788.6	8.40	68.7	1.02	0.21	0.73	7.72	6.47	1.32	6.28
2004	53235358.7	6.93	57.87	1.76	0.82	1.28	8.3	6.09	6.93	10.37
2005	73533598.6	6.88	57.63	1.32	0.80	3.6	8.00	5.70	7.44	8.85
2006	95587954.8	5.8	55.29	1.54	0.81	3.60	7.05	10.65	8.31	11.22
2007	111455813.4	4.92	52.95	1.63	0.87	4.42	6.57	8.67	9.74	12.83
2008	157026061.6	3.84	55.5	1.68	1.17	4.19	5.45	5.34	8.55	14.90
2009	130643 2004	5.22	42.86	2.61	1.76	4.31	4.45	7.89	10.87	18.25
2010	162064565.5	5.16	44.98	2.26	7.79	6.33	5.83	7.68	9.48	16.86
2011	217327107.4	4.56	53.03	2.82	1.58	4.76	4.68	6.49	8.26	14.4
2012	254225490.7	4.12	49.73	2.72	1.74	6.06	5.67	7.72	7.73	14.74
2013	271091777.5	4.81	46.32	2.63	1.80	8.46	5.45	1.57	7.51	15.92
2014	260610438.4	4.18	46.47	2.91	1.88	7.82	5.80	7.54	8.96	14.88

المصدر : من عمل الباحثة استنادا إلى :-
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الج سابات القومية ن الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003 – 2014)

المطلب الثاني :- ارتباط الاحتياطيات الأجنبية بالإيرادات النفطية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي

تشير الاحتياطيات الأجنبية لأي بلد إلى الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجاتها لتمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة كالمحافظة على الثقة بالعملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه الاقتراض الخارجي . وتشمل الأصول الاحتياطية الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي وأصول احتياطية أخرى⁽¹⁾.

تصنف الاحتياطيات الأجنبية إلى صنفين الأول يع الاحتياطيات أصلاً من الأصول يتم استخدامها كصمام أمان يحد من الآثار الاقتصادية السلبية التي تقتنر عادة بالآزمات الخارجية وترتبط

(1) ينظر كل من :-

- صندوق النقد الدولي ، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية: مبادئ التوجيهية لأعداد نموذج قياسي البيانات ، واشنطن ، 2013 ، ص3.

- Tsvetan Mancheve, International foreign exchange Reserves, The Bulgarian National Bank, Sofia, 2009, P.19.

تداعياتها مباشرة بوضع ميزان المدفوعات. أما الصنف الثاني فإنه يركز على دور الاحتياطات في دعم ومساندة السياسات الاقتصادية المحلية المختلفة ولاسيما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وهو ما سيتم التركيز عليه إذ يرتبط الاحتفاظ باحتياطات رسمية من النقد الأجنبي برغبة الدول في تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف أي القدرة على التدخل لدعم قيمة العملة المحلية وذلك من خلال المحافظة على السيولة وإتاحة الوقت الكافي لامتصاص الصدمات⁽¹⁾.

في الدول النفطية يرتبط ارتفاع أو انخفاض الاحتياطات الأجنبية أساساً بالعوائد النفطية وما تقرره الدولة (وزارة المالية) في كيفية استخدام عوائدها وكذلك طلب القطاع الخاص على العملة المحلية والعملة الأجنبية، لهذا السبب فقد تنامت الاحتياطات الأجنبية بشكل كبير في البلدان النفطية⁽²⁾ ومنها العراق الذي تنامت احتياطاته من العملات الأجنبية حتى وصلت إلى (77.7) مليار دولار عام (2013)⁽³⁾ إلا أن هذه الاحتياطات أخذت بالتناقص بسبب انخفاض عوائد تصدير النفط الخام الناتج عن انخفاض سعر برميل النفط لتصل إلى (66.3) مليار دولار عام (2014)⁽⁴⁾ واستمر هذا الانخفاض في إيرادات النفط عام (2015) مما أدى إلى تقليص احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى حوالي (60) مليار دولار عام (2015)⁽⁵⁾. ولكون البنك المركزي العراقي بنك الدولة ومستشارها المالي كما نص على ذلك قانونه رقم (56) لسنة (2004)، استطاع إدارة موارد البلاد النفطية وغيرها من مصادر العملات الأجنبية عبر إدارته لصندوق تنمية العراق ذلك الصندوق الذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن (1483) في عام (2003) وبشكل خاص منذ تسلم العراق السيادة بعد (28/حزيران/2004).

وقد ارتبطت إدارة ذلك الصندوق ارتباطاً وثيقاً بالموازنة الاتحادية للبلاد ولكون النفط يشكّل المورد الرئيس للموازنة وبنسبة تزيد عن (90%) (انظر جدول (6) الخاص بالإيرادات النفطية) فضلاً عن أن تدفقات البلاد من العملة الأجنبية هي مصدر الصندوق، وبنسبة قد تزيد

(1) أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية تجارب بعض الدول العربيّة والأجنبية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص8.

(2) علي ميرزا، استقلالية البنك المركزي والاحتياطات الدولية والميزانية العمومية في العراق، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012، ص4.

<http://Iraqieconomists.net/ar>

(3) التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013، مصدر سابق، ص7.

(4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014، ص11.

(5) البنك المركزي: الاحتياطي الأجنبي للعراق هبط لنحو 60 مليار دولار مع تراجع النفط مقال منشور على الموقع

www.alnajafnews.info

على (95%) من التدفقات الداخلة . وأن هذه الإدارة أخذت طوراً آخر بعد نفاذ قرار مجلس الأمن لسنة (2010) وانتهاء الحماية الدولية على صندوق تنمية العراق في 2011/6/30 . وعلى هذا الأساس عُدت موارد صندوق تنمية العراق مرتبطة بالميزانية العمومية للبنك المركزي وبالسياسة النقدية . إذ يقسم احتياطي العملة الأجنبية إلى قسمين الأول يخص الحكومة ويتولى تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها من وظائف تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها من خلال مزاد العملة الأجنبية ⁽¹⁾ ذلك أن طبيعة واردات وزارة المالية هي بالعملة الأجنبية (الدولار) ، ومعظم نفقاتها بالدينار العراقي فتقوم ببيع الدولار إلى البنك المركزي ، الذي يتولى بدوره إعادة بيعه إلى القطاع الخاص من أجل تغطية استيراداته بالدولار وهكذا . فحين ما يقوم به البنك المركزي تفضيلاً احتكارية مصدر الدولار ، بنحو أساسي ، ومن خلال ه يتم تمويل موازنة الدولة وتغطية العجز في ميزان المدفوعات ، وعندما يكون الطلب على الدولار أقل مما يحصل عليه البنك المركزي يذهب الفائض (الفرق) إلى احتياطي العملة الأجنبية ، وعندما يكون الطلب على الدولار أعلى من المورد الدولار يستعمل البنك المركزي احتياطه لتغطية العجز (الفرق) ، لذلك فحين الاحتياطي يرتفع وينخفض تبعاً لتلك العلاقة وضمن هذه العملية يتحقق الحفاظ على استقرار سعر الصرف لذلك فحين البنك المركزي لا يستطيع خفض الطلب على الدولار إلا عن طريق رفع سعر الصرف الرسمي للدولار تجاه الدينار العراقي والذي يمثل خياراً صعباً لزيادة تنعكس في الأسعار وتزداد معاناة الفئات واطئة الدخل ، فضلاً عن تأثيره على جوانب أخرى . وفي ظل انخفاض الاحتياطيات الأجنبية فإن البنك المركزي يعمل على تقليص مبيعاته من الدولار للقطاع الخاص مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين عرض الدولار والطلب عليه في السوق النقدي والنتيجة النهائية هي زيادة الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في السوق وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار ⁽²⁾ .

⁽¹⁾ مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، مصدر سابق ، ص 67 و 68 .

⁽²⁾ علي محسن العلاق ، الاحتياطيات الدولية ونفاذ بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ، مقال منشور على

www.newssabah.com

جدول (6): تأثير انخفاض أسعار النفط الخام على إيرادات العراق (2003-2014)

السنة	إجمالي الإيرادات	مجموع الإيرادات النفطية	مجموع الإيرادات غير النفطية	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات %	نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات %
2003	15985.5	15798.4	257.1	98.4	1.6
2004	32988.9	32593.0	395.8	98.8	1.2
2005	40435.7	39448.5	987.2	97.6	2.4
2006	49055.5	46873.2	2182.3	95.6	4.4
2007	54964.9	51499.3	3015.6	94.5	5.5
2008	80641.0	76297.0	4344.0	94.6	5.4
2009	55243.5	50190.2	5053.3	90.9	9.1
2010	70178.2	63594.2	6584.1	90.6	9.4
2011	103989.1	103061.8	927.3	99.1	0.9
2012	119817.2	111326.2	8491.1	92.9	7.1
2013	113840.4	105695.8	8144.3	92.8	7.2
2014	105386.6	98511.9	6874.7	93.5	6.5

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة للمدة (2003 - 2014).

المبحث الرابع

تحديد سقف المبيعات أو إيقاف المزايد - خيارات مطروحة في ظل تقليص الاحتياطي الأجنبي

المطلب الأول: تحديد سقف المبيعات في مزاد العملة 50: أنه وذا

إن الاستمرار بعمل نافذة بيع وشراء العملة (مزاد العملة الأجنبية) المتأدية من صادرات النفط الخام للعراق ومن جهة أخرى الخشية من استنزاف رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية ، قد حملت اللجنة المالية لمجلس النواب اللجوء إلى وضع سقف على مبيعات الدولار أو إيقاف المزايد إذ نصت المادة (50) من قانون الموازنة الاتحادية لعام (2015) على ما يأتي . ((يلتزم البنك المركزي بتحديد مبيعاته من العملة الصعبة (الدولار) في مزاده اليومي بسقف لا يتجاوز (75) مليون دولار يومياً مع توخي العدالة في عملية البيع ، ويطلب المصرف المشارك في المزاد تقديم مستندات إدخال البضائع وبيانات التحاسب الضريبي والإدخال الكمركي خلال (30) يوماً من تاريخ شرائه للمبلغ وبخلافه تطبق على المصرف العقوبات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي

أو تعليمات الصادرة منه ، واستخدام الأدوات المصرفية الأخرى للحفاظ على قوة الدينار تجاه الدولار⁽¹⁾ .

المحور الأول: أسباب تحديد سقف مبيعات الدولار أولاً، العوائد النفطية

نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً خلال عام (2014) ، انخفضت عوائد العراق النفطية إلى (84129.8) مليون دولار بعد أن كانت (89214.5) مليون دولار عام (2013)⁽²⁾.

ثانياً، رصيد وزارة المالية من فوائض الميزانية المتجمعة في السنوات السابقة
انخفض هذا الرصيد (في صندوق تطوير العراق DFT) من أكثر من (18) مليار دولار في بداية (2013) إلى (6.5) مليار دولار مع بداية (2014) وإلى (4) مليار دولار في نهاية تشرين الثاني (2014).

ثالثاً، رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي
انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك إلى (67) مليار دولار نهاية تشرين الثاني 2014 أو ما يعادل (13.7) شهراً استيراداً بعد أن كان هذا الرصيد (76) مليار دولار أو يعادل (15.5) شهراً استيراداً⁽³⁾.

ونتيجة لتحديد سقف المبيعات من الدولار انخفض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وقد ساعد على هذا الانخفاض مجموعة من الإجراءات رافقت المادة (50) منها :-⁽⁴⁾

- أ - جباية نسبة (8%) من قيمة الحوالات كتأمينات عن الرسوم الكمركية وضريبة الدخل ، يتم الاحتفاظ بها في حالة عدم الاستيراد من قبل التجار أصحاب الحوالات .
- ب - توجيه المصارف بموجب الأوامر المؤرخ في (2015/5/25) برفض طلبات المواطنين السحب بالدولار من الودائع الدولارية في حساباتهم لدى المصارف وإنما تسليمهم الدينار العراقي حسب سعر الصرف الرسمي الذي يقل بحوالي 15% عن السوق الموازي .

(1) وزارة المالية ، قانون الموازنة العامة للاتحاد للسنة المالية 2015 www.mof.yov.gov/pages/ar

(2) التقرير السنوي للصادرات لسنة 2014 ، مصدر سابق ، ص 3.

(3) علي ميرزا، موازنة (2015) وتحديد سقف مبيعات الدولار في مزاد العملة التبعات المحتملة للتطبيق ، بحث منشور على موقع شبكة

الاقتصاديين العراقيين ، 2015 . <http://Iraqieconomists.net/ar>

(4) بارق شوي ، هل فقدت السياسة النقدية في العراق مصداقيتها وشفافيتها ؟ ، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015

<http://Iraqieconomists.net/ar>

إن المادة (50) من قانون الموازنة أدخلت معلماً جديداً يفرض على البنك المركزي عند نقطة معينة الانتقال من سياسة نقدية محافظة على استقرار سعر الصرف إلى سياسة نقدية جديدة لا دور فيها لسعر الصرف . إذ إن البنك كان يعمل على توفير كميات من العملة الأجنبية (الدولار) إلى السوق المحلي يؤمن المحافظة على استقرار سعر الصرف "أي تأمين عرض من العملة الأجنبية عالي المرونة تجاه مستوى معين لسعر صرف السوق" ولتحقيق ذلك كان البنك المركزي يقوم من خلال مزاداته الأسبوعية بمقايضة الدولار لقاء الدينار العراقي . ونظراً لضخامة كميات الدولار المباعة من قبل البنك المركزي أصبح مسار عرض النقد يخضع إلى حد كبير إلى ضرورات المحافظة على استقرار سعر صرف السوق للدولار العراقي

إلا أن المادة (50) تسمح للبنك المركزي العراقي الاستمرار بإتباع السياسة النقدية الموضحة في الفقرة السابقة إلى أن تصل مبيعاته اليومية من الدولار إلى السقف الذي حددته هذه المادة والبالغ قدره (75) مليون دولار ثم التخلي عن هذه السياسة عند الوصول إلى هذا السقف والانتقال إلى سياسة نقدية جديدة يتمثل أحد مرتكزاتها الأساسية بعرض غير مرن للدولار في السوق المحلي تجاه سعر صرف السوق بشكل تام . بمعنى يصبح عرض الدولار ثابتاً مما يجعل سعر صرف السوق معوماً ويتحدد بشكل رئيس وفق تحركات الطلب (1) .

المحور الثاني- انعكاس تحديد سقف مبيعات الدولار على سعر صرف الدينار العراقي
نتيجة لتحديد سقف مبيعات الدولار في مزاد العملة عام (2015) ارتفعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ليصل إلى حوالي (12%) في أيار (2015) وتوضيح ذلك من خلال استعراض الكميات المباعة والكميات المطلوبة من الدولار في مزاد العملة ففي (2015/2/1) باع البنك المركزي العراقي مبلغ (75) مليون دولار فقط في حين كان الطلب على الدولار من المصارف المشاركة في المزاد (246) مليون دولار . وفي (2015/2/4) بلغ طلب شراء الدولار من قبل المصارف (251) مليون دولار إلا أن البنك المركزي لم يبلغ أكثر من (70) مليون دولار و تم استبعاد أكثر من (181) مليون دولار من طلبات المصارف واستمر المعروض أقل من السقف المحدد ففي (2015/2/5) باع البنك المركزي العراقي (72) مليون دولار فقط في

(1) حاتم جورج حاتم ، إشكاليات قيام الموازنة العامة بتحديد سقف مبيعات اليومية من العملة الأجنبية – وجهة نظر اقتصادية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2015 ، ص 2 <http://Iraqieconomists.net/ar>

حين كان الطلب حوالي (211) مليون دولار . وتراجعت مبيعات البنك المركزي إلى (69) مليون دولار فقط في (2015/2/8) بينما كان الطلب على الدولار (196) مليون دولار⁽¹⁾ .

هذا الانخفاض في المعروض من الدولار وعلى الرغم من تجاوز لسقف المحدد في بعض الأحيان جعل سوق الصرف في العراق على أعتاب التعدد إذ يمكن تشخيص أسعار الصرف الآتية في ظل تحديد سقف مبيعات البنك المركزي من الدولار⁽²⁾ .

(1) سعر الصرف الرسمي (سعر المزاد) والذي يبلغ (1166) دينار للدولار الواحد . ويستخدم هذا السعر في التحويلات الرسمية المتعلقة بالميزانية العامة مع العلم أن هذه التحويلات الرسمية لا تتم من خلال نافذة أو مزاد البنك المركزي وإنما مباشرة من خلال حسابات الدولة لدى البنك المركزي أو من صندوق تطوير العراق . وذلك أن مزاد البنك المركزي مخصص أساساً إن لم يكن حصراً لمبيعات الدولار إلى القطاع الخاص / العائلي .

(2) سعر الصرف الاسمي الفعلي ويساوي سعر المزاد مضافاً إليه رسوم البنك (21 دينار للتحويلات و24 دينار للنقد / لكل دولار) أي أنه يساوي (1187) دينار للتحويلات و(1190) دينار للمبيعات النقدية .

(3) سعر صرف السوق وهذا السعر يتحدد وفق السوق (شركات - محلات الصرافة - المصارف ... إلخ) بناء على تفاعل العرض والطلب وهو في الحقيقة سوق متصل بسوق الصرف الرسمي (مزاد العملة) . فهو يضيق ويتسع تبعاً لكفاية أو عدم كفاية مبيعات البنك المركزي للمصارف التجارية في إشباع طلب القطاع الخاص على الدولار من ناحية ، ومدى التزام هذه المصارف بالتحويل لزبائنهم بالسعر الرسمي الفعلي من ناحية أخرى . وصل هذا السعر في الأول من أيار إلى (1302) دينار لكل دولار .

(4) سعر صرف التحويلات (البديل) في أواخر آذار (2015) فرض البنك المركزي على المصارف استيفاء تأمينات قابلة للاسترجاع من زبائنهم المستوردين عند التحويل من الدينار إلى الدولار ويبلغ مجموعهما (8%) من مبلغ التحويلات أو في حالة عدم القيام بالاستيراد سوف لن تسترجع التأمينات وبذلك يكون سعر الصرف بالنسبة للمستورد الذي لا ينفذ عملية الاستيراد مساوياً إلى (1282) دينار لكل دولار .

(1) بارق شبيب ، هل فقدت السياسة النقدية في العراق مصداقيته لشفافيتها؟ مصدر سابق ، ص3 .
(2) علي ميرزا ، متابعة سوق الصرف في العراق منذ أقرار الموازنة (2015) ، بحيث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 .
<http://Iraqieconomists.net/ar>

المحور الثالث: تقليل أثر تحديد سقف المبيعات على سعر الصرف من خلال التأكد من صحة المستندات المقدمة من قبل طارف.

يُعدّ مزاد العملة مصدراً أساسياً في تمويل احتياجات القطاع الخاص من العملة الأجنبية من أجل عملية الاستيراد . لذلك ومن أجل تقليل الطلب على الدولار بما يجاري الانخفاض من المعروض منه وكأحد وسائل التأثير في ذلك لابد من مراقبة المصارف المستلمة للدولار والتزامها بتمويل الاستيرادات المبينة في الوثائق إذ إن المصارف بموجب الأعراف الدولية للاعتمادات المستندية (600 UCP) لا تتعامل بالبضائع بل بالمستندات المقدمة كما تبدو وفي ظاهرها سليمة ، أما ماذا تحبّي الصناديق والحاويات فليست من شأن المصارف في شيء ولا يجوز تحميلها مسؤولية التحقق من البضاعة المستوردة فهذه مسؤولية دائرة الكمارك التي يقع عليها مسؤولية فحص محتويات الصناديق والحاويات ومطابقتها لوصف البضاعة وكمياتها وفقاً لمستندات الشحن والقوائم التجارية وأيضاً ثمة مسؤولية أخرى على المصارف المشتغلة بالاعتمادات المستندات للقطاع الخاص وهي أن تبذل جهود لفحص ومصادقية القائمة الأولية "أي طبيعة وكمية البضاعة المراد استيرادها ومصادقية المستورد"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: خيار إيقاف مزاد العملة في ظل انخفاض الاحتياطيات الأجنبية

مع بداية عام (2016) بدأ البنك المركزي العراقي برفع سعر صرف المزداد من (1166) في عام (2015) إلى (1182) دينار لكل دولار ، ليكون بذلك سعر الصرف في السوق الموازي بين (1243 - 1224) دينار لكل دولار خلال شهر كانون الثاني ليصل الفارق بين السعيرين (42 - 61) دينار. هذا الإجراء جاء نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام وأثره على الإيرادات المقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي . إن هذا الانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية انعكس على مبيعات البنك المركزي من الدولار مما أدى إلى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي وكما موضح في جدول (7). إن هذا الوضع يلزم البنك المركزي بالتفكير جدياً في الانتقال إلى وسائل جديدة لسيطرة على سعر صرف الدينار العراقي بدلاً من نافذة بيع وشراء العملة (مزداد العملة) أو إيقاف المزداد .

(1) موفق حسن محمود ، أضواء على المادة (50) من قانون الموازنة العامة لعام (2015) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 ، ص4.
<http://Iraqieconomists.net/ar>

جدول (7): مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار وأسعار الصرف خلال الثاني من 2016 (مليون دولار)						
التاريخ	البيع النقدي	مبالغ الحولات والاعتمادات	مجموع المبيعات	سعر المزاد	سعر الموازي	الفارق بين السعرين
2016/1/3	16.0	137.3	153.3	1182	1224	42
2016/1/4	23.9	136.1	160.1	1182	1224	42
2016/1/5	20.6	141.1	161.7	1182	1224	42
2016/1/7	19.3	141.4	160.7	1182	1238	46
2016/1/10	4.1	141.4	145.5	1182	1233	51
2016/1/11	25.8	141.0	167.8	1182	1238	56
2016/1/12	31.6	139.6	171.2	1182	1241	59
2016/1/13	23.3	190.4	213.7	1182	1243	61
2016/1/14	22.6	149.8	172.4	1182	1243	61
2016/1/17	26.2	123.7	149.9	1182	1233	51
2016/1/18	18.2	117.1	135.3	1182	1235	53
2016/1/19	19.4	160.5	179.9	1182	1240	58
2016/1/20	17.6	151.3	168.9	1182	1240	58
2016/1/21	18.9	145.2	164.1	1182	1240	58
2016/1/24	30.5	131.6	162.1	1182	1240	58
2016/1/25	22.1	135.8	157.9	1182	1234	52
2016/1/26	22.2	135.7	157.9	1182	1235	53
2016/1/27	27.5	126.0	153.5	1182	1233	52
2016/1/28	24.1	119.9	144.0	1182	1234	52
2016/1/31	20.8	119.9	140.7	1182	1234	52

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى:-
البنك المركزي العراقي، نتائج مزاد العملة، منشور على موقع البنك المركزي العراقي
www.cbi.iq/index.php?pid=currencyAuctions&lang=ar

المحور الأول: خيار إيقاف المزاد الأثر على سعر صرف الدينار العراقي

في حالة إيقاف المزاد فإن أثره سيكون من خلال ارتفاع الطلب على الدولار من جهة وعدم استقرار السوق النقدي من جهة أخرى. لذا فإن ارتفاع الطلب على الدولار وعدم إشباعه مقابل عدم وجود عرض يسد هذا الطلب في السوق سوف يؤثر سلباً على قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار من جهة، وعدم حصول المصارف على المبالغ المالية الدوائية له آثار سلبية على العملاء ويؤدي إلى خلل بالنظام المصرفي ويضعف ثقة الأفراد بالنظام المصرفي ويولد حالة من الذعر، ويؤدي إلى سحب أموال مالية كبيرة وبالتالي تصبح الاحتياطات غير كافية ولا سيما أن هذه المصارف تعمل بأموال الغير ولا تمتلك تلك الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار السوق من جهة أخرى. إن ارتفاع الطلب على الدولار من جهة وعدم الاستقرار في السوق من جهة أخرى سيؤدي إلى إشباع هذا الطلب من السوق الموازي للعملة الأجنبية مما يسبب حالة الم ضاربة وارتفاع سعر صرف الدولار و تنذب كبير

في قيمة الدينار العراقي والتحول من حالة الاستقرار في قيمة العملة المحلية إلى حالة عدم الاستقرار وارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعاشي للأفراد⁽¹⁾.

المحور الثاني:- الإجراءات الممكنة لتقليل أثر إيقاف المزايد على سعر الصرف
يمكن تقليل أثر إيقاف المزايد على سعر الصرف من خلال تخفيض النفقات العامة. شهدت النفقات العامة في العراق تزايداً مستمراً ولاسيما المدة الممتدة (2010 - 2013)، بلغت النفقات العامة (70134201) مليون دينار مقابل (119127556) عام (2013)⁽²⁾. ومن المعلوم أن الإنفاق العام يعد المسؤول الأكبر عن تحديد الطلب المحلي الكلي على السلع المعروضة في السوق المحلي والذي يتم إشباع الجزء الأكبر منه من خلال الاستيراد سواء كان الاستيراد المباشرة لأجهزة الدولة " والذي يفترض تمويله بشكل مباشر من صندوق تنمية العراق " أو بشكل غير مباشر من السوق المحلي " أي من خلال استيرادات القطاع الخاص والذي يفترض تمويله بواسطة مزايد العملة " ومن خلال ما تقدم ذكره فإن تقليل الإنفاق العام سيقود حتماً إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار من أجل الاستيراد⁽³⁾. إذ كانت السياسة المالية عبر الموازنة العامة قد أخفقت في تحقيق قاعدة قوية للنمو والاقتصادي ومالت كثيراً نحو الإنفاق الجاري المولد لفائض الطلب الاستهلاكي واستمرار ضعف القاعدة الإنتاجية، فإن مثل هذا التوجه يتقاطع مع المبادئ الأساسية للسياسة النقدية وأهدافها في تحقيق الاستقرار عن طريق التصدي للأنفاق أو توليد عرض معوض لنقص العرض المحلي وذلك عن طريق تمويل تجارة الاستيراد وجعل العرض منسجماً مع قوة الطلب وبخلاف ذلك فإن تقييد مزايد العملة الأجنبية أمام نواقص خطيرة في تنويع العرض المحلي وإخفاقات سياسة التنمية لا يؤدي إلا إلى توليد ميلان سالب في الاقتصاد ي تمثل بضرب عناصر الاستقرار فيه وإبعاد وتحريف السياسة النقدية عن أهدافها لاسيما تعاضم سقف الموازنات العامة. وإذا ما أريد تبديل فلسفة السياسة النقدية في تنفيذ بعض أدواتها كمزايد العملة الأجنبية فينبغي ابتداء العمل على تبديل فلسفة السياسة المالية وجعلها سياسة مولدة للتنمية وتوسيع العرض وقاعدة الإنتاج المحلي⁽⁴⁾.

(1) ينظر كل من :

- خيرا : البنك المركزي يواجه مشكلة في نقص الع ملة الأجنبية ويدعون إلى طمأنة زبائنه ، مقال منشور جديدة المدى ، 2015
www.almadapaper.net/ar/news

- عبد الفتحي قحطان السعيد ، إيقاف مزايد العملة سيؤدي إلى تضخم كارثي

www.baghdadnp.com/pdf.php?id=38936

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام (2010 ، 2014) ، ص 65.

(3) حاتم جورج حاتم ، إشكالات قيام الموازنة العامة بتحديد سقف مبيعات اليومية من العملة الأجنبية - وجهة نظر اقتصادية ، مصدر سابق ، ص 5.

(4) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، مصدر سابق ، ص 78.

الاستنتاجات والتوصيات أولاً. الاستنتاجات

- (1) إن تبني إشارة سعر الصرف لمواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار كان لها دور واضح في استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم وتحسين قيمة الدينار العراقي عبر مزاد العملة الأجنبية . فمع بداية عام (2004) انتهج البنك المركزي العراقي سياسة استقرار سعر الصرف والتخلي عن تثبيت سعر الصرف الرسمي القديم . ونتيجة لذلك أعيد ترتيب نظام الصرف في العراق ليصبح من فئة الربط الزاحف في عام (2006) . وفي عام (2010) ثم اعتماد نظام الصرف المرن المدار ليكون في السنوات الأخيرة هو نظام شديد الثبات أو أقرب إلى مجالس العملة.
- (2) بسبب الغياب الواضح للقطاع الخاص في العملية الإنتاجية وضعف مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، فإن مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية تشكل النسبة الأكبر من مجموع مشترياته، إذ تصل نسبتها إلى (99%) و(1%) من المصارف ودوائر الدولة . كما أن ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة انعكس إيجابياً في ارتفاع الإيرادات المقومة بالعملة الأجنبية لدى وزارة المالية .
- (3) ارتفاع الكميات المباعة من الدولار منذ عام (2004) حتى عام (2013) ولاسيما نسبة ما تشكله الحوالة من مجموع مبيعات المزداد خلال المدة (2007 - 2013) بسبب اعتماد القطاع الخاص على التحويلات الدولية في تمويل استيراداته من الخارج وأيضاً استغلال الفرق بين العمولة التي يتقاضاها البنك المركزي على مبيعاته بشكل حوالة ومبيعاته بشكل نقد . فضلاً عن الإيجابيات التي تتمتع بها الحوالات .
- (4) استطاع البنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004 - 2010) من خلال توظيف الاحتياطات الأجنبية في امتصاص السيولة النقدية لدى الجمهور وانخفاض معدل التضخم النقدي من (33.6) عام 2003 إلى (2.4) عام 2010 .
- (5) إن إجراءات منع تهريب العملة أدت إلى ارتفاع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي وصل إلى (15) نقطة في عام 2010 ويفسر هذا الفارق من خلال العمولة التي يتقاضاها البنك المركزي من جراء بيع الدولار وهي (13 دينار لكل دولار) . إلا أنه في عام (2011) ارتفع الفارق بين السعرين ليصل إلى (26) نقطة .

- (6) انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية نتيجة ارتفاع العرض العالمي مقابل انخفاض الطلب والركود الاقتصادي في دول منطقة اليورو أثر بشكل سلبي على الإيرادات النفطية ولاسيما في بلد يعتمد على صادرات النفط الخام في الحصول على الإيرادات الأجنبية مثل العراق .
- (7) إن قيام البنك المركزي بتقليص مبيعاته من الدولار نتيجته لانخفاض الإيرادات النفطية قد أدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب على الدولار والعرض عليه وبالتالي زيادة الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي .
- (8) إن خيار تحديد سقف المبيعات من الدولار في مزاد العملة نتيجة انخفاض الاحتياطات الأجنبية سوف يؤدي إلى :

- أ - ارتفاع الطلب على الدولار والرغبة في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى الأفراد مما يسبب ارتفاع سعر صرف الدولار وانخفاض قيمة الدينار العراقي .
- ب - يؤدي إلى ظاهرة تعدد أسعار الصرف في السوق النقدي في العراق .
- ج - الانتقال من سياسة نقدية محافظة على استقرار سعر الصرف إلى سياسة نقدية لا دور فيها لسعر الصرف عند الوصول إلى مبيعات مقدارها (75) مليون دولار يومياً.

ثانية-التوصيات

- (1) تقليل الضخ النقدي من العملة الأجنبية (الدولار) في مزاد البنك المركزي واعتماد زيادة الحوالات الخارجية مع مراقبة المصارف المستلمة للدولار ومدى التزامها بتمويل الاستيرادات المبينة في الوثائق.
- (2) ضرورة إعادة النظر من قبل البنك المركزي في سماح لشركات الصرافة في الدخول للمزاد في ظل ارتفاع الطلب على الدولار من جهة ومن جهة أخرى انخفاض الاحتياطات الأجنبية، لأن وجود هذه الشركات سيزيد من الطلب على الدولار مما يؤثر في استقرار العملة واتساع الفجوة بين الطلب والعرض الدولار في السوق النقدية.
- (3) تنويع مصادر إيرادات العراق المالية من العملة الأجنبية من خلال تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، مما يعزز قدرة الاقتصاد في مواجهة الأزمات الخارجية
- (4) التأكيد على مراقبة المصارف المستلمة للدولار من خلال التأكد من صحة المستندات المقدمة من قبلها لمنع تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج وفي الوقت نفسه تخفيض الطلب

على الدولار بما يجري الانخفاض في المعروض منه ولا سيما في ظل انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

(5) تقليل الإنفاق الحكومي لأنه يعد المسؤول الأكبر عن تحديد الطلب الكلي على السلع المعروضة والذي يتم إشباع الجزء الأكبر منه من خلال الاستيراد الممول بواسطة مزا د العملة.

المصادر والمراجع أولا، المصادر باللغة العربية

1. إبراهيم نوار ، حدة الهبوط : الآثار المتوقعة لانخفاض أسعار النفط والغاز ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2016 .
2. أحمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين وأداره الاحتياطيات الأجنبية تجارب بعض الدول العربية والأجنبية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2013 .
3. أحمد عباس الوزان ومظفر حسني علي ، إدارة سعر الصرف في العراق 'دراسة تقويمية في عوامل تحسين قيمة الدينار العراقي ' ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة السادسة ، العدد 16 ، 2002 .
4. بارق شبر ، هل فقدت السياسة النقدية في العراق مصداقيتها وشفافيتها ؟ شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 . <http://Iraqieconomists.nte/ar>
5. البصري ، يقترح آليات سريعة لرفع قيمة الدينار العراقي <http://www.alrafedain.net/index-lite.php?show=news&action=print&id=101499>
6. البنك المركزي العراقي ، الاحتياطي الأجنبي للعراق هبط لنحو (60) مليار دولار مع تراجع النفط ، مقال منشور على الموقع . www.alnaja&news-info
7. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2005 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2012 ، 2013 ، 2014) .
8. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام (2007 ، 2010 ، 2013 ، 2014) .
9. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير السياسة النقدية لعام 2011 .
10. تجار إيران وراء زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق العراقية www.iraqpessagency.com

11. ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد العدد 23 ، 2010.
12. تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وآثارها في التضخم دراسة تحليلية للمدة (1980 - 2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 613 العدد 48 ، 2007.
13. حاتم جورج حاتم ، إشكاليات قيام الموازنة العامة بتحديد سقف مبيعات اليومية من العملة الأجنبية - وجهة نظر اقتصادية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015
<http://Iraqieconomists.net/ar>.
14. الإطار النظري للسياسة النقدية : مفاهيم والأدوات والآليات الانتقال .
<http://Iraqieconomists.net/ar>
15. حسين حسب الله علوان ، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2014.
16. حسين عطوان مهوس ، سعر صرف الدينار بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة (1990 - 2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2014.
17. خالد بن راشد الخاطر ، تحديات انهيار أسعار النفط والتوسع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015.
18. خبراء : البنك المركزي يواجه مشكلة في نقص العملة الأجنبية ويدعون إلى طمأننة زبائنه ، 2015 .
www.almadapaper.net/ar/news
19. سمير حسن ليلو ، تأثير هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 .
<http://Iraqieconomists.net/ar>
20. سمير عباس النصيري ، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة - المتطلبات التنفيذية للتطبيق ، 2015 .
www.Iraqieconomists.net/ar
21. مراجعة تقييمه للوضع المالي في العراق بعد الهبوط الجديد لأسعار النفط في عام (2016) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2016 .
<http://Iraqieconomists.net/ar>

22. سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، السورية ، سبتمبر 2007 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2007.
23. سندس حميد موسى ، البنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2009.
24. صندوق النقد الدولي ، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 ، واشنطن ، 2013.
25. صندوق النقد العربي ، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية : مبادئ التوجيهية لأعداد نموذج قياس البيانات ، واشنطن ، 2013.
26. عادل عبد الزهرة شبيب ، أسباب انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد العراقي ، 2014 . www.iraqicp.com
27. عبد الحسين العنبي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير في جدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، 2008.
28. عبد الفتحي قحطان السعيد ، إيقاف العملة سيؤدي إلى تضخم كارثي www.baghdadnp.com/pdf.php?id=38936.
29. علي محسن العلق ، الاحتياطات الدولية و نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ، مقال منشورة على موقع . www.news-sabah.com
30. علي ميرزا ، استقلالية البنك المركزي والاحتياطات الدولية والميزانية العمومية في العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2012 . <http://Iraqieconomists.net/ar>
31. متابعة سوق الصرف في العراق منذ أقرار الموازنة (2015) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 . <http://Iraqieconomists.net/ar>
32. موازنة (2015) وتحديد لها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة التبعات المحتملة للتصنيف ، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2015 . <http://Iraqieconomists.net/ar>
33. عوض فاضل إسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2013.
34. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2010.

35. ، نظام معدلات الصرف في العراق : نموذج تشخيصي للواقع العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الثالثة ، العدد 25 ، 2010 .
36. موفق حسن محمود ، أضواء على المادة (50) من قانون الموازنة العامة 2015 ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 . <http://Iraqieconomists.nte/ar>
37. موقع وزارة النفط www.oil.gor.iq/index-php?name=pag-&op=77
38. وزارة التخطيط والتعاون الائتماني ، مدير ية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للصادرات للأعوام 2014 ، 2015 .
39. وزارة المالية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2015 .
40. وفاء جعفر المهدي ، المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق . www.iier.org
41. وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الأجنبية ودوره في تحقيق استقرار سعر الصرف الدينامي العراقي . www.cbi.iq

ثانياً، المصادر باللغة الانكليزية

1. Tsvetan Mancheve, International foreign, The Bulgarian National Bank, Sofia, 2009.